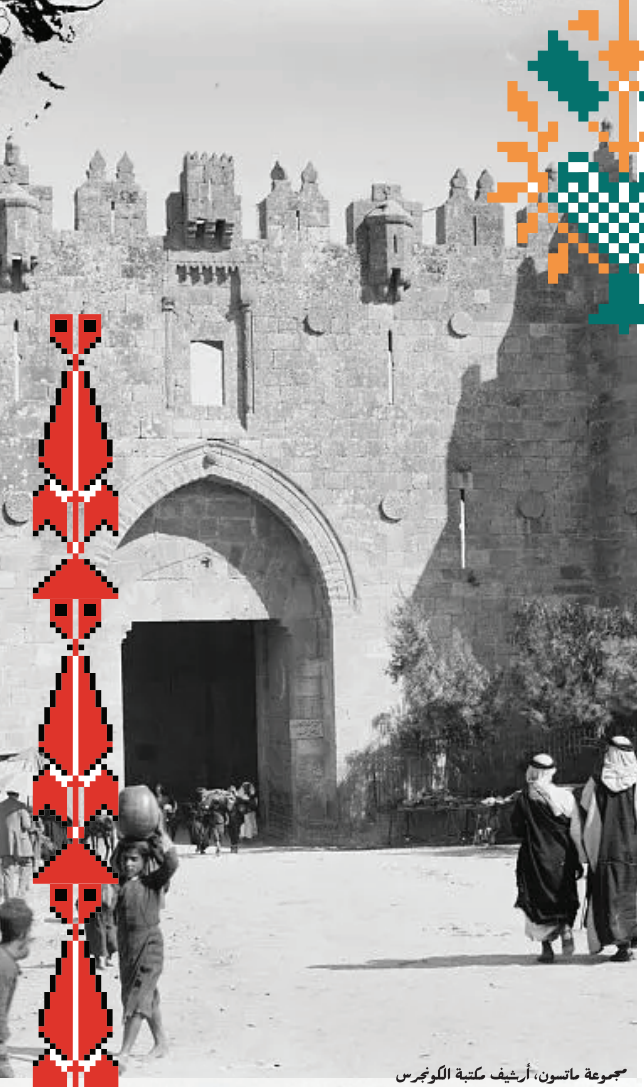

مجموعة ماتسون، أرشيف مكتبة الكونجرس

برنامج السردية الفلسطينية

فلسطين و الفلسطينيّين

جوني منصور

رؤى - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
Center for Political & Strategic Studies - RŪA

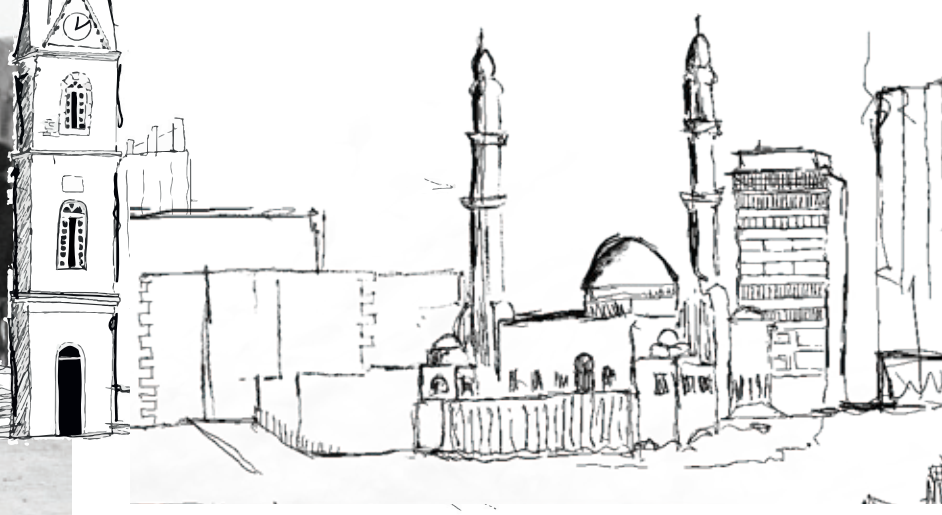

شَعْبٌ واحد، تاريخهُ واحد

فلسطين من نهاية القرن الـ ١٩ وحتى النكبة ١٩٤٨

نستعرض هنا أبرز المحطّات التاريخية المرتبطة بمسيرة الشعب الفلسطيني في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي نفّذته الحركة الصهيونية بدعم مكشوف من بريطانيا ودول غربية أخرى. وكان على الشعب الفلسطيني التصدّي لهذا المشروع بكلّ الطرق المُتاحة. ولم يتوقف الأمر عند حدود هذه الجوانب، بل برزت جبهة التصدّي للرواية الصهيواسرائيلية التي تحاول تسويق المشروع الصهيوني بوصفه حقًّا تاريخيًا للشعب اليهودي في فلسطين، ونفي أيّ حقّ لشعبها الفلسطيني فيها.

ومن هنا وجد الفلسطينيون أنفسهم مُضطّرين إلى إثبات حقّهم الإنساني والتاريخي والحضاري في أرضهم ووطنهم.

ويأتي هذا الفصل ليُلقي الضوء على أبرز هذه المحطّات التاريخية، وإصرار الفلسطينيين على حقّهم في التصدّي لكلّ محاولات اقتلاعهم أو طمس تاريخهم الممتدّ لعدّة آلاف من السنين.

وبالتالي، أصبح نضال الفلسطينيين متصلًا بتثبيت وجودهم وحضورهم التاريخي في وطنهم في مواجهة سياسات الاحتلال وأدواته القمعية.

يُمثّل التاريخ الفلسطيني بين عامي 1897 و1948 مرحلة حافلة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحوّلت خلالها فلسطين من حكم عثماني دام قرابة أربعة قرون (1516-1918) إلى مرحلة استعمارية قادتها بريطانيا (1918-1948) مُمَهِّدةً الطريق نحو إقامة الكيان الصهيوني - إسرائيل، على الأرض الفلسطينية بعد أنْ وفّرت له غطاءً قانونيًا، وسياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. في حين أن قيام إسرائيل كان عاملاً مركزيًّا في تدمير حياة الشعب الفلسطيني وتحويل جزء كبير منه إلى لاجئين داخل الوطن وخارجه.

بدأ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1897 (المؤتمر الصهيوني الأوّل في بازل - سويسرا) وحتّى الوقت الحالي. ويُعتبر الصراع جزءاً جوهرياً من صراع أوسع بين العرب وإسرائيل، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط على مدى عقود طويلة.

لا شكّ في أنّ هذا الصراع مرتبط بشكل رئيسي بنشوء الصهيونية وموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والحركة الاستيطانية فيها، ومساهمة الدول العظمى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا في تعزيز مشروع إقامة دولة يهودية على الأرض الفلسطينية.

ويرى كثيرون من الدارسين إلى أنّ هذا الصراع هو سبب أزمات هذه المنطقة وتوتُّرها. وأنّ الحقبة التاريخية الممتدّة من نهاية القرن الـ 19 وحتّى الرُّبع الأوّل من القرن الحادي والعشرين قد شكّـلت ملامح المنطقة وشعوبها، وأحدثت تغييرات عديدة داخلها وفي شبكة علاقاتها مع دول وشعوب أخرى خارجها.

نشأت في نهايات القرن الـ 19 جمعيات صهيونية في عدد من مدن أوروبا تُنادي بالعودة إلى صهيون وعُرِفَت باسم "مُحِبّي صهيون". وطالبت هذه الجمعيات بإقامة دولة خاصّة باليهود، ورأى العديد من الصهاينة أنّ موقع هذه الدولة يجب أنْ يكون في نفس مكان الدولة اليهودية التاريخية وفقًا إلى مزاعم تاريخية ودينية تستند إلى نصوص توراتية، وهي المنطقة التي تُعرف باسم فلسطين التاريخية. وكانت فلسطين حينئذ جزءًا من الدولة العثمانية، وكانت المنطقة مأهولة بالفلسطينيين العرب، إذ شكّـلوا قُرابة 94% من مُجمل سكان فلسطين، في حين أنّ اليهود لم يُشكِّـلوا سوى 4-5%.

وبرزت في هذا المؤتمر شخصية هرتسل مؤسّس الحركة الصهيونية وأحد أركانها الأوائل. وتمّت في المؤتمر صياغة "برنامج بازل". حيث تمّ فيه ولأوّل مرّة، الإعلان رسميًّا عن هدف الحركة الصهيونية وهو السّعي إلى إقامة وطن قوميّ للشعب اليهودي في فلسطين تحت مِظلّة القانون العام.

وبالتّالي لم تبقَ فلسطين مُجَرّد "أرض مقدّسة" في الوعي الديني السائد لدى الجاليات اليهودية في أوروبا بل تحولت إلى "هدف سياسي" للاستعمار الاستيطاني، مِمّا وضعها في تصادم مباشر مع سكانها الأصليين الذين كانوا بدأوا لتوهم في صياغة هُويّتهم الوطنية الحديثة.

أمّا ردّ الفعل الفلسطيني فلم يتأخّر، إذ عبّر قادة فلسطين وعلى مدار عقود طويلة بعد هذا المؤتمر عن رفضهم التّام لجعل فلسطين دولة يهودية. وبدأت تتشكّـل هُويتهم الوطنية والقومية. وسعوا، كما سنرى إلى التصدّي للبرنامج الصهيوني والمشروع الاستعماري البريطاني.

واعتبرت الدول الغربية هذا المشروع جزءا من مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، وقاعدة استعمارية للهيمنة والسيطرة على مُقَدّرات المنطقة، وفي مقدّمتها النفط.

الثورة العربية الكبرى

أطلق الشريف الحُسين بن عليّ الثورة ضد الأتراك باسم العرب جميعًا عام 1916. وكانت مبادئ الثورة العربية قد تمّت صياغتها بالتوافق بين الحُسين وقادة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق في ميثاق قوميّ عربي غايته الرئيسة تحقيق استقلال العرب وإنشاء دولة عربية مُتّحدة، وكانت فلسطين من ضمن المناطق المُكَوِّنة لهذه الدولة العتيدة. وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات الحسين - مكماهون (1915) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل مشاركتهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك.

وساهمت الثورة العربية في تحويل المسار السياسي للفلسطينيين من "المطالبة بالإصلاح" داخل الدولة العثمانية أسوة بغيرهم من العرب وغير العرب إلى "السّعي نحو الاستقلال التّام" ضمن مشروع الوحدة العربية الذي أطلقه الشريف حسين.

واللّافت أنّ هذه الثورة قد حرّكت الوعي والعمل السياسي الفلسطيني في بلورة الهُويّة الوطنية والقومية العربية.

كان السائد في أوساط النُخبة السياسية الفلسطينية قبل الثورة المطالبة بحقوق العرب ضمن الحفاظ على إطار الدولة العثمانية القائم. لكن الثورة قدّمت بديلاً سياسياً ألا وهو الانتقال من "العثمانية" إلى "العروبة". وميدانيًّا تبنّى الفلسطينيون عَلَم الثورة وشعاراتها، وأصبح الهدف هو الانضمام إلى "مملكة عربية مستقلة" تضمُّ بلاد الشام والحجاز والعراق.

وأمرٌ آخر لا بُدّ من الإشارة إليه وهو تشكُّـل الوعي بالمصير المشترك، إذ أدرك الفلسطينيون أنّ قضيتهم ليست محلّية فحسب، بل هي جزء من معركة كبرى لاستعادة السيادة العربية على الأرض العربية. لكن الفلسطينيين والعرب أيضًا اصطدموا بسياسات بريطانيا المهيمنة التي اعترضت مسار الوحدة العربية ودور فلسطين والفلسطينيين فيها من خلال اتفاقية سايكس-بيكو(1916) وتصريح بلفور (1917).

اتفاقية سايكس بيكو:
الحيلولة دون وحدة العرب

تمّ إبرامها سرّيًّا بين فرنسا وبريطانيا ومصادقة الإمبراطورية الروسية على اقتسام الجزء الشمالي من الأراضي العربية (العراق وبلاد الشّام) بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في المشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، جرّاء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

وتقرّر أن تقع المنطقة التي اقتُطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعُرِفت بفلسطين (سوريا الجنوبية) تحت إدارة دولية (عدا صحراء النقب)، يتمّ الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا.

وتمّ منح الشريف حسين حُكمًا على منطقة الحجاز فقط، وهذا دليل قاطع على مراوغات بريطانيا السياسية في تعاملها مع العرب وقادتهم إبّان الحرب العالمية الأولى، ووعودها غير الصّادقة.

تصريح بلفور

كانت الثورة العربية هي "المُحَرِّك" الذي قاد الفلسطينيين إلى الاصطدام بالواقع الاستعماري، وتمثّل هذا على خلفية إصدار وزير خارجية بريطانيا بلفور تصريحًا باسمه في 1917. وتبنّى هذا التصريح اعتراف الحكومة البريطانية باليهود كشعب، وأنّ لهم الحقّ بإقامة دولة في فلسطين. وأنّ حكومته ستسعى لمساعدتهم في تحقيق ذلك. وفي نفس التصريح لم تعترف بريطانيا بوجود الشعب الفلسطيني وإنّما تعاملت معه – أيّ الشعب الفلسطيني – كطوائف غير يهودية، مسلوبة الحقوق السياسية.

هنا كان التصادم مع الوعود البريطانية، إذ اكتشف الفلسطينيون أنّ "وعود مكماهون" للشريف حسين بالاستقلال كانت تتناقض مع "اتفاقية سايكس بيكو" و"تصريح بلفور".

وبالتّالي أُصيبوا بخيبة أمل مِمّا أدّى إلى انفجار الصراع مع الاستعمار البريطاني على مدى ثلاثة عقود.

ويُمكن أيضًا فهم التحولات التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى من خلال تحوُّل زخم الثورة العربية داخل فلسطين إلى حركة وطنية فلسطينية خالصة ركّزت كلّ جهودها على مواجهة الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني.

صك الانتداب: غطاء دولي

ولتثبيت تصريح بلفور قانونيًا، سعت بريطانيا إلى إصدار صكّ الانتداب باسم عُصبة الأُمم في 1922. بحيث تضمّن الصّك عدّة مواد تُلزِم بريطانيا كدولة مُنتدَبة على تنفيذها، وأهمُّها تسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي، والاعتراف بالوكالة اليهودية كجسم تمثيلي لليهود، وباللغة العبرية والأعياد اليهودية وغيرها مِمّا يُعَزِّز المشروع الصهيوني. كان صك الانتداب خطوة نحو اعتراف دولي بحقّ اليهود في فلسطين. ويُعتبر تصريح بلفور وصك الانتداب المُحَرِّكَين الأساسيين اللذين نقلا العمل الوطني الفلسطيني من حالة "الاحتجاج النخبوي" إلى حالة "النضال الشعبي والمؤسّساتي الشّامل". فبينما كان الأول "الوعد"، كان الثاني "الأداة التنفيذية"، وهذا التحدّي الوجودي فرض على الفلسطينيين صياغة مشروعهم الوطني لمواجهة هذا الحلف الاستعماري الصهيوني.

كانت ردود الفلسطينيين بعقد مؤتمرات وطنية دورية (بدءاً من 1919 وصولاً للمؤتمر السابع في 1928) لتمثيل الشعب أمام المجتمع الدولي، ردًّا على اعتراف الانتداب بـ "الوكالة اليهودية" كجسم رسميّ وتجاهله للعرب. وتبنّى الفلسطينيون سياسة "عدم التعاون" وهي أقرب إلى سياسة المقاطعة والممانعة؛ حيث رفض الفلسطينيون المشاركة في "المجلس التشريعي الانتدابي" المقترح عام 1923، لأنّ المشاركة فيه كانت تعني الاعتراف بصك الانتداب ووعوده الصهيونية. فبدأت الأرض الفلسطينية بالغليان، حيث انطلقت عدّة هبّات شعبية على مدى العشرينيات، كان أبرزها هبّة البراق 1929.

الثورة الفلسطينية الكبرى:
من الاحتجاج إلى السلاح

أدرك الفلسطينيون أنّ الدبلوماسية والعرائض التي تُقدّم لبريطانيا (استناداً لوعودها للعرب) لا تُجدي نفعًا لأنّ بريطانيا مُقَيّدَة بصكّ الانتداب برضاها وموافقتها. وهنا بدأ التحوُّل في شكل العمل النضالي الفلسطيني. حيث تحوّل من نضال "سلمي" إلى نضال "مُسلّح". كانت بداية هذه المرحلة بحركة عزّ الدين القسّام في حيفا. إذ أسّس خلايا من المقاومين وتمّ تسليحها وتدريبها في أحراش الكرمل، ثمّ وقعت المواجهة بينهم وبين الحكومة البريطانية وجيشها في أحراش يَعْبَدْ في 1935. ووقع القسّام وعدد من رفاقه شهداء برصاص الاحتلال البريطاني وعملائه. واتّسع النضال بعد ذلك ليُعلن المُفتي الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين في حينه عن الإضراب العام سنة 1936. وترك الإضراب أثره، إذ دمج مع مقاطعة للبضائع البريطانية والصهيونية، فسعت بريطانيا لدى ملوك وأُمراء العرب للضغط على القيادة الفلسطينية بوقفه معتمدين على نوايا بريطانيا الحسنة تجاه العرب، على حدّ زعمهم. وكان العكس إذ واجهت بريطانيا الثوار بالعنف المُفرِط وأصدرت احكامًا عرفية جائرة بحقّهم وأعدمت المئات وأحرقت قرى بكاملها. وتُعتبر الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) المختبر الحقيقي الذي صهر الهُوية الوطنية الفلسطينية الحديثة، وهي المحطة التي نقلت العمل الوطني من "نضال النخبة" إلى "نضال القاعدة الشعبية". لهذا، لم تكن الثورة مُجرّد تمرُّد عسكري، بل كانت إعادة صياغة شاملة للمجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

ولأوّل مرّة تمّت مأسسة القيادة الوطنية المُمَثّلة في "اللجنة العربية العليا" برئاسة المفتي. ونجحت هذه اللجنة في توحيد الأحزاب الفلسطينية المتنافسة لأوّل مرّة تحت مظلتها.

وسجّلت الثورة أطول إضراب في التاريخ الحديث (6 أشهر). ورسّخ في الوعي الوطني فكرة أنّ "المقاومة الشعبية" والتعطيل الاقتصادي سلاحان لا يقلّان أهمية عن السلاح العسكري في مواجهة مشاريع الاقتلاع.

قبل الثورة، كانت الحركة الوطنية تتركز في المدن (القدس، حيفا، يافا). ومع اندلاع القتال المُسَلّح في الجبال، انتقل ثقل القيادة إلى الفلاحين (الثوار الجبليين).

وكسر هذا التحوّل الفجوة الطبقية بين أفندية المدن وفلاحي القرى. وأصبح "الفلاح" بصموده وكوفيته هو الرمز الحقيقي للمقاومة.

خلال الثورة، طلب قادة الثوار من سكان المدن خلع "الطربوش" (رمز النخبة والارتباط بالعثمانيين) وارتداء "الكوفية والعقال" (لباس الفلاحين) للتمويه على الفدائيين.

وتحولت الكوفية من لباس طبقي ريفي إلى "الرمز الوطني العالمي" لفلسطين. هذا التحكُّم في الوعي الرمزي جعل من قطعة قماش أداة سياسية تُعَرِّف القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية حتى اليوم.

وكان الإضراب أداة نضالية من أجل التصدّي لسياسات الانتداب المنحازة للجانب الصهيوني ضد الفلسطينيين، وأيضًا أداة للمطالبة بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

وبالتوازي مع تطور حركة النضال والمقاومة الفلسطينية للمشروعين الاستعماريين البريطاني والصهيوني، كثّفت المؤسسات الصهيونية من عملية إقامة مؤسسات إدارية واقتصادية وعسكرية خاصة بها، واهتمت بجمع الأموال من اللوبيات الصهيونية في الغرب وشراء السلاح وتطوير المنظمات العسكرية الصهيونية استعدادًا للانقضاض على الفلسطينيين مع قادم الأيام.

قرار التقسيم رقم ١٨١:

عملت بريطانيا جُلّ جهودها لتفريغ الحركة الوطنية الفلسطينية من قدرتها العسكرية من خلال تشريع قوانين وإجراءات وأوامر الطوارئ خلال الحرب العالمية الثانية، ما أدّى إلى ضعف الجانب العسكري لدى الفلسطينيين، في حين أنّ المنظمات العسكرية اليهودية استفادت من الحرب وتعاونها الخفي والمعلن مع بريطانيا.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا نفسها عاجزة عن إدارة فلسطين لعدّة أسباب، منها: حالة الاستنزاف المالي والعسكري حيث أنّ بريطانيا كانت منهكة اقتصادياً بسبب كُلفة الحرب، وغير قادرة على الحفاظ على جيش ضخم لمواجهة التمرُّدات العربية من جهة، والعمليات الإرهابية للمنظمات الصهيونية (مثل "إرغون" و"شتيرن") التي استهدفت البريطانيين من جهة أخرى.

وأيضًا الفشل في التوفيق والوساطة بين طرفي الصراع في فلسطين بالرّغم من توصيات لجنة بيل 1937 بتقسيم فلسطين، والتي رفضها الفلسطينيون.

ما دفع بريطانيا إلى إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، مُعلنةً تخلّيها عن الانتداب. فصدر قرار رقم 181 الدّاعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، ومنطقة دولية (القدس ومحيطها).

نكبة الـ١٩٤٨:

رفض العرب عامّة والفلسطينيون خاصّة قرار التقسيم الذي منح الدولة اليهودية مساحة 55% تقريبًا، في حين منح القرار نفسه 44% للدولة العربية. وقد شكّل عدد الفلسطينيين في فلسطين في تلك المرحلة ثلثي عدد السكان، وشكل اليهود الثلث المُتبقي. وبدأت المنظمات العسكرية الصهيونية مثل"الهاغاناه" و "الإرغون" وغيرها تشنّ هجماتها على قرى ومدن فلسطين بهدف الاستيلاء عليها، وغضّت حكومة الانتداب البريطاني عينها عن مخطّطات هذه المنظمات وأيضًا عن عمليات تهريب السلاح لها. وكانت بريطانيا قد أعلنت عن نيّتها إنهاء الانتداب في منتصف شهر أيّار 1948. استفادت المنظمات الصهيونية من الفراغ السياسي والأمني الذي بدأ يتشكّـل في فلسطين. فقامت هذه المنظمات بتنفيذ مجازر في عدد من القرى والمدن الفلسطينية هادفة إلى ترحيل سكانها، وكان أبرزها مجزرة دير ياسين (9 نيسان 1948)، والتي أثارت الرُّعب والخوف في عدد كبير من قرى ومدن فلسطين. ثمّ تتالت عمليات احتلال المدن الفلسطينية المأهولة بمئات آلاف الفلسطينيين، وأبرزها حيفا ويافا وصفد وطبريا. وفي واقع الأمر أنّه بالرغم من قِلّة السلاح وضعف القدرة على المواجهة، فإنّ الفلسطينيين أنفسهم مع دعم محدود من جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي تمكّنوا من التصدّي لهجمات كثيرة نفّذتها المنظمات العسكرية الصهيونية. وبعد الإعلان عن إقامة اسرائيل في 14 أيّار 1948 دخلت جيوش الدول العربية في حربها ضد اسرائيل إلّا أنّها مُنيت بهزائم عديدة، ما زاد من نكبة الفلسطينيين باحتلال إسرائيل قرابة 78% من مساحة فلسطين، وتنفيذ المزيد من عمليات الطرد والتطهير العرقي وتدمير القرى وأحياء كاملة في عدد من المدن منعًا من عودة الفلسطينيين إليها، واستمرّت في ذلك حتى بعد صدور قرار حقّ العودة رقم 194 عن الأمم المتحدة قبل نهاية عام 1948.

تهجير الطنطورة، ١٩٤٨

مخيم نهر البارد، ١٩٥٢

آثار النكبة فلسطينيا وعربيا:

أحدثت النكبة تحولات جذرية وبنيوية في المسيرة التاريخية للفلسطينيين. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. اللجوء والشتات: تمّ تشريد قرابة 800 ألف فلسطيني (ما يُوازي ثلثي الشعب الفلسطيني في 1948)، وتحوّل هؤلاء إلى لاجئين في الضفة الغربية وغزّة والدول العربية المجاورة(لبنان، سوريا والأردن).

2. فلسطينيو الداخل(فلسطينيو الـ 48): وهم قرابة 150 ألفًا بقوا في حدود ما بات يُعرف بـ "دولة إسرائيل". وتحولوا إلى أقلية تمّ إخضاعها إلى الحكم العسكري الصّارم حتّى 1966.

3. قُسّمت فلسطين إلى ثلاثة مناطق، وهي الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها إسرائيل، والضفة الغربية التي تمّ ضمّها إلى الأردن وشملت القسم الشرقي من مدينة القدس بما فيها البلدة القديمة، وقطاع غزّة الذي تمّ إخضاعه إلى الإدارة المصرية. وبالتّالي تمّ تفتيت الوحدة الجغرافية لفلسطين.

وتركت النكبة رُزمة من الآثار الأخرى، ومن أبرزها شروع حكومة إسرائيل بعملية تهويد أسماء الأماكن الفلسطينية ابتداء من القرى والجبال والأودية والسُّهول والشوارع والطُّرقات في معظم المواقع الفلسطينية. وكان هدفها هنا هو الاستيلاء على الوعي الجغرافي التاريخي وإنكار الصِّلة التاريخية بفلسطين وشعبها وأرضها.

كما أنّ عملية تدمير المدن الفلسطينية الكبرى أدّت إلى فقدان مراكز الانتاج الثقافي والاقتصادي والسياسي، حيث ضاعت الصحف والمطابع والمسارح والنوادي الثقافية والرياضية والشركات الكبرى. وبالتالي ضياع المركز الحضري الفلسطيني، وانتقال المجتمع من حالة المدينة إلى حالة المخيم. وسرعان ما أصبح المخيم هو المختبر الجديد للهُوية الوطنية وحركات المقاومة.

من الطرد إلى العودة الرمزية واتفاقيات اوسلو

١٩٤٨ - ١٩٩٤

تُمثِّل الفترة الممتدة من نكبة 1948 حتى اتفاقية أوسلو 1994 مرحلة "إعادة البعث" للهُوية الوطنية الفلسطينية، حيث انتقل فيها الشعب الفلسطيني من حالة الشتات وفقدان الأمل والضياع السياسي إلى مرحلة التنظيم الثوري وإعادة تشكيل المشروع الوطني التحرُّري، وصولاً إلى الاعتراف الدولي بحقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، والبحث عن حلول سياسية.

سنستعرض هنا بإيجاز أبرز المحطّات الهامّة في مسيرة تاريخ الفلسطينيين في هذه المرحلة.

مرّ الفلسطينيون في مختلف أماكن وجودهم بصدمة النكبة، فمن الوحدة الجغرافية التي جمعتهم إلى تشتّت في مواقع عدّة. وكان همّ الفلسطينيين هو صراع البقاء وتوفير لقمة العيش.

وبالرّغم من الضائقة والصعوبات التي اعترضت طريق حياتهم إلّا أنّ بوصلتهم بقيت متجهة نحو وطنهم "فلسطين". فبدأت تتشكّل حركات سرّية صغيرة بين الطلاب واللاجئين (مثل حركة "القوميين العرب"، وبراعم "حركة فتح" ردًّا على تهميش القضية الفلسطينية أو تدويلها كقضية "لاجئين" فقط.

رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات خلال توقيع اتفاقيات أوسلو، واشنطن، ١٩٩٣.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤):

بقرار من القمة العربية في القاهرة، وبتأثير من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تمّ الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) لتكون الممثل السياسي للشعب الفلسطيني.

لقد كانت هذه الخطوة بمثابة إعادة تشكيل "كيانية" فلسطينية بدأت تجمع شتات الشعب، رغم أنّها كانت في بدايتها تحت مظلة الأنظمة العربية.

وبدأت تظهر م.ت.ف كقوة سياسية تمثيلية وعسكرية مناضلة ومقاومة من أجل تحقيق عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه "فلسطين". وتولّى أحمد الشقيري رئاسة المنظمة (1964-1967) ثمّ تلاه ياسر عرفات من 1968 حتى وفاته في 2004.

نكسة الـ ١٩٦٧:

وتُعرف أيضًا بـ "حرب حزيران" وبلسان الاسرائيليين بـ "حرب الأيام الستّة". حيث احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزّة).

التحوّل الجذري جرّاء الهزيمة العربية في هذه الحرب هو صعود "العمل الفدائي المستقل". إذ سيطرت فصائل المقاومة الفلسطينية (وفي مقدّمتها حركة " فتح") على منظمة التحرير، ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأصبح الكفاح المُسلّح هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة الأرض والكرامة وتحقيق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية.

بالمقابل أطلق الاحتلال الإسرائيلي مشروعه الاستيطاني في هذه المناطق الفلسطينية ليُحدِث تغييرًا ديموغرافيا يؤدّي إلى خفض عدد الفلسطينيين لصالح التفوُّق اليهودي. وبالتالي أدّت هذه السياسة إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات عليها والتضييق على الفلسطينيين من النواحي العمرانية والحياتية اليومية، بالإضافة إلى استخدام كافة أدوات القمع والملاحقات وسلب الأراضي.

معركة الكرامة (١٩٦٨):

يمكن اعتبار هذه المعركة ذات رمزية معينة في إعادة تصويب الأخطاء التي وقعت على العرب في حرب حزيران 1967. حيث تشارك الفدائيون الفلسطينيون وقوات من الجيش الأردني في مواجهة هجوم إسرائيلي على بلدة الكرامة الواقعة شرقي نهر الأردن. وكان هدف الجيش الاسرائيلي سحق الفدائيين إلّا أنّه مُني بهزيمة مدوية.

وفي خضمّ هذا المشهد العربي والفلسطيني المحتدم عام 1970، لجأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تنفيذ سلسلة من عمليات فدائية على الأراض الأردنية، في محاولة لنقل القضية الفلسطينية من هامش الصمت الدولي إلى مركز الاهتمام العالمي. غير أنّ هذه العمليات وضعت الأردن في موقف بالغ الحساسية، داخليًا ودوليًا. تصاعدت المواجهات إثر ذلك و تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر معلنا عن وساطة أفضت إلى اتفاق القاهرة، انتقل العمل الفدائي بموجبه من الأردن إلى لبنان.

أحداث ايلول الأسود (١٩٧٠):

لم تكن أحداث أيلول الأسود 1970 وليدة لحظة عابرة، بل كانت عبارة عن تراكمات وتوترات متواصلة بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين الفصائل الفلسطينية المسلحة التي اتّخذت الأرض الأردنية قاعدة لتحركاتها وانطلاق عملياتها ضد إسرائيل. فبعد نكسة حزيران 1967 انتقل العمل الفدائي الفلسطيني إلى الأردن. واتسعت مساحة الحضور الفلسطيني المسلح، مما أدى إلى أجواء مشحونة في المدن ذات التجمعات الفلسطينية الكبرى.

الاعتراف الدولي وخطاب ياسر عرفات (١٩٧٤):

أقرّت القمّة العربية التي انعقدت في الرّباط – المغرب بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي "المُمثّل الشّرعي والوحيد" للشعب الفلسطيني، وألقى ياسر عرفات خطابه الشهير في الأمم المتحدة، وفيه ردّد عبارته الشهيرة "لا تُسقِطوا الغصن الأخضر من يدي".

وما ميّز هذه الجزئية أنّ القضية الفلسطينية انتقلت من قضية "حدود" أو "لاجئين" إلى قضية "تحرُّر وطني" مُعترَفٌ بها دولياً.

يوم الأرض (١٩٧٦):

أشرنا إلى أنّه بقي من الفلسطينيين في الداخل (اسرائيل) قرابة 150 ألف في عام 1948 تحت حكم عسكري استمر حتى 1966. وتعرّضوا إلى مضايقات في ميادين مختلفة في الحياة، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تمييزية وعنصرية بحقّهم. إلّا أنّ الفلسطينيين في اسرائيل أعلنوا إضراب يوم الأرض في 30 آذار 1976 تعبيرًا منهم عن رفض سياسات مصادرات الأراضي التي لم تتوقف منذ النكبة، ومطالبتهم بكامل الحقوق السياسية والمدنية. وارتقى 6 شهداء في هذا اليوم في الجليل والمثلث. وتحوّل يوم الأرض إلى ذكرى سنوية في فلسطين عمومًا وخارجها تعبيرًا عن رفض سياسات الاضطهاد والقمع.

الخروج من بيروت (١٩٨٢):

بعد أحداث "أيلول الأسود" في الأردن عام 1970، انتقلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائلها المسلحة إلى لبنان. ووجد الفلسطينيون في لبنان، وبخاصة في المخيمات وجنوب لبنان، قاعدة انطلاق جديدة للعمل الفدائي ضد إسرائيل. ومرة أخرى شكّل هذا الوجود العسكري الفلسطيني حالة من "الدولة داخل الدولة"، مما أثار قلق ومخاوف أطراف لبنانية عديدة، لا سيما القوى المسيحية التي رأت فيه تهديداً للسيادة اللبنانية والتوازن الطائفي المتبع في لبنان.

وتشكلت الحالة السياسية اللبنانية أمام الوجود الفلسطيني من تيارين:

- الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط وأحزاب يسارية وذات نزعة قومية وجدت في التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية قوة مُحرِّكة لمشروعها السياسي االهادف إلى تغيير النظام الطائفي في لبنان.
- والقوى اليمينية اللبنانية بقيادة حزب الكتائب وأحزاب لبنانية أخرى رأت في الوجود الفلسطيني تهديداً وجودياً، وسعت إلى نزع سلاح الفصائل الفلسطينية والسيطرة على المخيمات، معتبرة أن سيادة لبنان هي الأولوية.

وحصل ما كان متوقعًا إذ اندلعت الشرارة الاولى للحرب الأهلية اللبنانية من خلال حادثة "حافلة عين الرمانة" في 13 نيسان 1975. إذ أنّه بعد محاولة اغتيال بيار الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانية، تعرضت حافلة كانت تقل ركاباً فلسطينيين في منطقة عين الرمانة (ذات الأغلبية المسيحية) لإطلاق نار كثيف، مما أسفر عن مقتل عدد كبير منهم. وأدّت هذه الحادثة إلى تفجير الاحتقان السّائد في الشارع اللبناني وتحويل الصراع السياسي إلى صِدَامٍ مُسَلّح واسع.

ومع توسُّع دائرة العنف، وجدت الفصائل الفلسطينية نفسها طرفاً في المعارك، ليس فقط بسبب الصدامات المباشرة مع الميليشيات اليمينية، بل أيضاً بسبب تحالفها الوثيق مع "الحركة الوطنية اللبنانية". وأصبح من الصعب الفصل بين الصراع اللبناني الداخلي وبين الصراع الفلسطيني-اللبناني.

وتحوّلت المخيمات الفلسطينية مع استمرار الحرب إلى أهداف عسكرية. وشهدت مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا حصاراً واقتحامات، مما دفع الفصائل الفلسطينية إلى الانخراط الكلي في الدفاع عن وجودها ومواقعها، لتتحول الحرب تدريجياً إلى ما يشبه "حرب استنزاف" طويلة الأمد تشاركت فيها المنظمات الفلسطينية بكامل ثقلها العسكري.

واستغلت الحكومة الإسرائيلية هذه الظروف حيث اجتاحت لبنان عام 1982 بهدف القضاء على البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تتخذ من لبنان، وخاصة بيروت الغربية، مقراً لها. وأدّى القصف الإسرائيلي المُـكثّف لبيروت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير واسع لحق معظم أحيائها، مِمّا أثار ضغوطاً دولية كبيرة للتوصل إلى تسوية تُنهي الحصار وتمنع مواجهة شاملة ومُدَمِّرة داخل المدينة.

وأرسلت الحكومة الامريكية مبعوثها فيليب حبيب للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية إجلاء المحاربين الفلسطينيين من بيروت، وهو ما كان يُمَثِّل الخيار الوحيد المتاح لتجنُّب استمرار القصف الإسرائيلي الذي هدّد بتدمير المدينة.

ونصّ الاتفاق على ترتيبات مغادرة محاربي المنظمة والقيادة الفلسطينية لبيروت بطريقة سلمية وفق جدول زمني محدد، مع ضمانات أمنية.

لقد أدخل خروج المنظمة ومقاتليها من بيروت الحركة الوطنية في حالة من التيه السياسي والعسكري، لكن النضال بدأ ينتقل تدريجيًّا من "الخارج" (الشّتات) إلى "الداخل" (الأرض المحتلة، وتحديدًا الضفة الغربية وقطاع غزّة).

الانتفاضة الأولى - "انتفاضة الحجارة" (١٩٨٧):

اندلعت شرارة الانتفاضة في جباليا (قطاع غزّة)، ثمّ عمّت كلّ فلسطين، وتميّزت بالمشاركة الشعبية الشاملة والعصيان المدني.

وفي واقع الأمر أنّ الانتفاضة أعادت الاعتبار لـ "الداخل" الفلسطيني كمركز للقرار، وتجلّى ذلك في العصيان المدني الشّامل الذي تمظهر من خلال إضرابات تجارية، وإغلاق المدارس، ورفض دفع الضرائب للاحتلال. وبالتوازي مع ذلك برز بوضوح الاعتماد على الذات، إذ تأسّست "لجان شعبية" لتأمين الغذاء، والتعليم الموازي (المدارس الشعبية السرية) أثناء إغلاق المؤسسات التعليمية، وتوفير الخدمات الصحية أثناء فرض الاحتلال حصاره للمخيمات والمدن.

وأيضًا ظهور فعّال لـ "أدب المقاومة" والشعر والأغاني الشعبية التي وثّقت الحالة الفلسطينية بشكل مباشر. وهذا يعني توثيق الفعل الثوري من القاعدة. وبالتالي لم يعد الاحتلال أمرًا مريحا ومقبولا بتوفيره أماكن عمل رخيصة للفلسطينيين، بل إنّ الانتفاضة جعلت الاحتلال مكلفاً اقتصادياً وأمنياً وسياسياً أمام العالم، وأنهت أوهام الاندماج أو القبول بالوضع القائم. وبالتالي عملت الانتفاضة على تعرية هذا الاحتلال الذي حاول الظهور بلباس إنساني وحضاري، وما هو إلا خدعة كبيرة وتلفيق تاريخي.

وأُحرجت إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، مِمّا مهّد الطريق للمسارات الدبلوماسية والبدء في مفاوضات سرية ثمّ علنية وصولاً إلى إبرام اتفاقيات اوسلو. والاعتراف المتزايد من قبل حكومات ومؤسسات دولية بوجود "شعب" وليس مجرد "لاجئين" بحاجة إلى حلول إنسانية تلطيفية.

ولم يعد الفلسطيني ينتظر التحرير من الخارج، بل أخذ زمام المبادرة وأطلق ثورته – انتفاضة الحجارة من أرضه.

إعلان الاستقلال في الجزائر (١٩٨٨):

وأعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام "دولة فلسطين" (رمزياً) وقبول قرارات الأمم المتحدة 242 و338. وتلا الشاعر محمود درويش نصّ إعلان الاستقلال في العاصمة الجزائرية، وتمّ اعتماده نصًّا مؤسّسًا للدولة الفلسطينية وطبيعة تكوينها.

كان هذا الإعلان بمثابة "القبول الرّسمي" ببرنامج النقاط العشر والحلّ السياسي القائم على دولتين، أيّ الاعتراف بدولة اسرائيل مقابل الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود حزيران 1967، وهو ما مهّد لمؤتمر مدريد للسلام ثمّ اتفاقية اوسلو لاحقاً.

مؤتمر مدريد (١٩٩١): البداية الرسمية للمفاوضات

انعقد في أكتوبر 1991 بمبادرة أمريكية-سوفيتية بعد حرب الخليج الثانية، وكان يهدف لإنهاء الصّراع العربي الإسرائيلي عبر مفاوضات مباشرة.

وتعود أهمية المؤتمر بالنسبة للفلسطينيين بالاعتراف الإسرائيلي بالطرف الفلسطيني. ولأوّل مرّة، جلست إسرائيل على طاولة واحدة مع وفد فلسطيني (رغم أنّه كان جزءاً من وفد أردني-فلسطيني مشترك وبشروط قاسية لاستبعاد أعضاء منظمة التحرير رسمياً).

ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى بروز قيادة فلسطينية من "الداخل"، حيث ظهر قادة سياسيين ومفاوضين بارعين (مثل حيدر عبد الشّافي وفيصل الحسيني وحنان عشراوي)، مِمّا عكس نضوج الحركة الوطنية داخل الأرض المحتلة، واستعدادها لمقارعة الاحتلال سياسيًّا.

أمّا الأسس التي قام عليها هذا المؤتمر فهي: مبدأ "الأرض مقابل السّلام". وفتح مسارات تفاوضية بين إسرائيل وكلّ من (سوريا، لبنان، والأردن-فلسطين)، بالإضافة إلى لجان تهتّم بقضايا مشتركة كالمياه، اللاجئين، والبيئة.

اتفاقية أوسلو «المرحلية» (١٩٩٣ - ١٩٩٤):

تُعتبر اتفاقية أوسلو "المرحلية" أو ما يُعرف رسميًّا بـ "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، المنعطف السياسي الأكثر إثارة للجدل في التاريخ الفلسطيني المعاصر. فقد نقلت الصراع من مربّع "حركة تحرُّر وطني" في الشّتات إلى "سلطة وطنية" على الأرض، وهو ما أحدث زلزالاً في الوعي السياسي والاجتماعي للفلسطينيين.

تبلورت اتفاقية أوسلو سريًّا في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات مؤتمر مدريد بوساطة نرويجية واشراف امريكي.

والدافع إلى هذه المفاوضات رغبة القيادة في تونس (المنظمة) في العودة إلى الأرض وتجاوز وفد "الداخل" الذي برز في مدريد، ورغبة إسرائيل في إيجاد شريك فلسطيني ينهي عبء الانتفاضة الأولى.

فما هي أسس هذه الاتفاقية؟

قبل توقيع الاتفاق في حديقة البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993، جرى تبادل رسائل اعتراف بين الطرفين:

المنظمة: اعترفت بحقّ إسرائيل في الوجود ونبذت "الإرهاب" (الكفاح المسلح).

إسرائيل: اعترفت بمنظمة التحرير كـ "ممثل للشعب الفلسطيني" وبدأت مفاوضات معها، ويعتبر الاعتراف غير متكافئ حيث لم تعترف دولة الاحتلال بحقّ الفلسطينيين في دولة مستقلة في ذلك النص.

ومن تبعيات تنفيذ الاتفاقية المرحلية أن أدّت الاتفاقيات اللاحقة (أوسلو 2 عام 1995) إلى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية وأمنية معقدة وعلى النحو التالي:

منطقة (أ): سيطرة فلسطينية كاملة (أمنياً وإدارياً) وتضم المدن الكبرى.

منطقة (ب): سيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية.

منطقة (ج): سيطرة إسرائيلية كاملة (تُشكل نحو 60% من الضفة)، وهي المناطق التي تضم المستوطنات والموارد الطبيعية.

ووصفت أوسلو بأنّها اتفاقية "تدريجية مرحلية"؛ حيث تمّ تأجيل القضايا الجوهرية إلى مفاوضات تجري بعد 5 سنوات، وهي: القدس، اللاجئون، وحقّ العودة، المستوطنات، والحدود والمياه، والأمن.

ومن أبرز نتائج هذه الاتفاقية أنّ تأجيل القضايا المُلِحة إلى فترة لاحقة سمح لاسرائيل بتغيير الوقائع على الأرض وفي مقدمة ذلك توسيع المشروع الاستيطاني قبل الوصول لمفاوضات الحلّ النهائي. وهو ما اعتبره البعض مصيدة. في حين رأى آخرون أنّ اوسلو هي بداية الدولة الفلسطينية، أو الدولة على الطريق.

"السلطة الفلسطينية" من اوسلو حتى رحيل الرئيس عرفات

تُعتبر الفترة الممتدة من توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 حتى وفاة الرئيس ياسر عرفات في 2004 من أكثر المراحل تعقيدًا وتحوُّلاً في التاريخ الفلسطيني المعاصر، حيث شهدت الانتقال من "ثورة في الشّتات" إلى "سُلطة على الأرض".

عاد عرفات في 1994 إلى غزّة وأريحا وسط استقبال شعبي حاشد، وبدأ بتشكيل مؤسّسات السلطة، والأجهزة الأمنية، والوزارات. ومن ثمّ الانتقال إلى إقامة مؤسّسات السُّلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزة.

محاولات ترسيخ شرعية السلطة

جرت الانتخابات الأولى (1996) وفاز فيها عرفات رئيساً للسلطة الوطنية، وتمّ تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني، مِمّا أعطى السلطة صبغة قانونية وديمقراطية.

لكن بدأت عملية السلام بالتعثُّر بعد اغتيال إسحق رابين في 1995 وصعود اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو إلى السُّلطة عام 1996. وتبنّى نتنياهو خطًّا سياسيًّا مُتَصَلّبًا ضدّ أيّ تسوية مع الفلسطينيين. وعلى الصعيد الداخلي في السُّلطة فإنّها واجهت انتقادات وصراع بين مفهوم "الدولة" ومفهوم "الثورة"، بالإضافة إلى المعارضة من فصائل فلسطينية غير مُمَثّلة في م.ت.ف كـ "حركة حماس" و"الجهاد الإسلامي". ما دلّل على خلافات سياسية جدّية.

نحو المواجهة وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠

ونجم عن قِمّة كامب ديفيد (يوليو 2000) فشل المفاوضات النهائية بين عرفات وإيهود باراك رئيس حكومة اسرائيل برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول قضايا القدس واللاجئين والحدود.

وشهدت الساحة السياسية توتُّرًا شديدًا أدّى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية – انتفاضة الأقصى 2000 بعد اقتحام شارون للمسجد الأقصى المبارك، وتحوّل المشهد من التفاوض إلى المواجهة المسلّحة. وتوسّعت دائرة المواجهات بين الفلسطينيين والاحتلال لتشمل مناطق واسعة من الدّاخل الفلسطيني أيّ الـ 48 حيث سقط 13 شهيدًا بنار قوات الأمن الاسرائيلية في الجليل والمثلث والناصرة.

وأطلقت الحكومة الاسرائيلية عملية عسكرية بذريعة اجتثاث العمليات الاستشهادية التي اطلقتها فصائل فلسطينية في إسرائيل. وعُرِفَت العملية الاسرائيلية بـ " السُّور الواقي" (2002)، أعادت إسرائيل خلالها احتلال مدن الضفة الغربية، ودمرت أجزاء واسعة من البنية التحتية للسلطة الفلسطينية مثل المقار الأمنية والمؤسسات الخدمية.

٢٠٠٢-٢٠٠٦

حاصر جيش الاحتلال الرئيس عرفات في مقرّه (المقاطعة) بمدينة رام الله من 2002 وحتى وفاته في عام 2004، واعتبرته طرفًا غير مؤهل في المفاوضات.

كانت فترة عرفات محاولة لبناء نواة دولة في ظلّ احتلال عسكري قائم، وهذا أمر في غاية الغرابة. لكن السلطة الفلسطينية نجحت في بناء هوية مؤسّساتية وتعليمية وصحيّة وثقافية، إلّا أنّها فشلت في تحقيق الاستقلال السياسي النهائي، وانتهت المرحلة بانهيار "خيار أوسلو" وبروز واقع ميداني وسياسي جديد تمامًا. بالإضافة إلى أنّ أوسلو أخرج فلسطينيي الداخل من معادلة التسوية أو الحلّ ألنهائي.

السلطة الفلسطينية في عقدين من الزمن ٢٠٠٥-٢٠٢٥

أفضت الانتخابات الرئاسية (يناير 2005) بفوز محمود عبّاس بنسبة تقارب 62% من الأصوات، حاملاً برنامجاً سياسياً يرْكِّز على الحلّ السّلمي و"عقيدة المقاومة الشعبية" بدلاً من الكفاح المسلح.

الانسحاب احادي الجانب من قطاع غزة

أقرّت الحكومة الاسرائيلية برئاسة شارون انسحابًا أُحاديّ الجانب من قطاع غزّة (في أغسطس 2005) وإخلاء المستوطنات هناك، وفرض حصار على القطاع وتشديد مراقبته.

الانقسام السياسي الداخلي وفشل معالجته

وتمّ تنظيم انتخابات المجلس التشريعي مناطق السلطة الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة في 2006، حيث فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فوزاً كبيراً.. ورفضت بعض الدول المانحة نتائج الانتخابات وفرضت حصارًا ماليًّا على السُّلطة. فتمّت إقالة رئيس الوزراء الفلسطيني أكم هنية وكافّة وزراء حركته، مما أدى إلى نشوء انقسام سياسي في 2007. فانقسمت الجغرافيا والسياسة الفلسطينية بين سلطة في الضفة وأخرى في غزّة، وهو الشّرخ الذي لا يزال قائمًا رغم محاولات المصالحة المتكررة (لقاءات المصالحة في مكّة، القاهرة، بكين والتي لم تُسْفِرْ عن شيء).

تدويل القضية

وجّه عبّاس اهتمامه نحو طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وطلب اعتراف كامل بدولة فلسطين. فحصلت فلسطين في 2012 على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة بتصويت أغلبية ساحقة. وبالتالي انضمّت فلسطين لليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية (2015)، مِمّا أتاح نظريا تنفيذ ملاحقة قانونية للاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين وأراضيهم المحتلة. ولكن لم تتم ملاحقة إسرائيل وفق القانون الدولي للأسباب التالية

افتقار محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة لأداة تنفيذية لمنع الاستيطان وإيقافه على الأرض إلا بإرادة سياسية للدول الأعضاء. وعدد من الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، توفر الدعم الكامل لإسرائيل.

ومن خلال التلويح المستمر باستخدام حق النقض (الفيتو). إلى جانب أنّ إسرائيل ترفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة من منطلق تعريفها للأراضي الفلسطينية بوصفها أراض متنازع عليها وليست أراض محتلة. وبالتالي هذا تبرير سياسي وتعريف قانوني يحول دون تطبيق القانون الدولي.

وجدير ذكره هنا أنّه حتى بانضمام فلسطين إلى المحكمة الدولية لم يشفع لها في ملاحقة مسؤولين إسرائيليين. ولا بد من الإشارة إلى انّه جرى لاحقا الاعتراف الرسمي الجارف من معظم دول العالم بدولة فلسطين، وإن تمثَّل ذلك بصورة شكلية إلى الآن.

إنسداد الأفق فلسطينيا ودوليا

ولم تفلح محاولات إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية منذ بداية الانقسام، وبالتالي تجمّدت الحياة البرلمانية وما كان يمكن أنْ يُرافقها من مظاهر ديمقراطية وحرّية التعبير عن الرأي.

وشهدت الدورة الرئاسية الأُولى لترمب في الإدارة الأمريكية توتُّراً حاداً مع السُّلطة الفلسطينية بعد نقل السّفارة الأمريكية للقدس إثر الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة إسرائيل الموحدة. فأعلن الرئيس عبّاس قطع العلاقات السياسية مع واشنطن ورفض الخطّة الأمريكية جملة وتفصيلاً، وهي التي تُعرَف بـ "صفقة القرن". وأتاحت الصفقة المجال لتغوُّل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس العربية والضفّة الغربية.

الحروب الإسـرائيلية على غزّة

شهد قطاع غزّة منذ الانسحاب الإسرائيلي عام 2005 سلسلة من المواجهات العسكرية والحروب التي حوّلت القطاع إلى واحدة من أكثر المناطق عُرْضَةً للدّمار والقتل في العالم. وكانت أهداف اسرائيل في هذه المرحلة إضعاف القدرات العسكرية للفصائل الفلسطينية في القطاع، وخاصة الأنفاق وسلسلة تصنيع وتوريد السلاح. وكذلك إعادة بناء الردع الإسرائيلي الذي تآكل مع اشتداد عود حركة حماس حصريا في غزّة. إلى جانب إعلان إسرائيل بأنها تريد إنهاء وجود حماس كقوة عسكرية وسياسية، واستبدالها بإدارة أخرى تختارها اسرائيل مُبعدة السلطة الفلسطينية أيضًا. وبالتالي إعادة فرض السيطرة الأمنية الاسرائيلية لفترة طويلة بعد انتهاء العمليات العسكرية، أيّ إشراف فعلي للسيادة الأمنية. ولن يفوت إسرائيل اهتمامها بتكريس حالة الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وغزة. لهذا فإنّ عمليات التدمير الممنهجة تحول دون سريان حالة حياة طبيعية. وبالتالي مراكمة دوافع للهجرة الطوعية بعد فشل التهجير القسري.

ونفّذت اسرائيل خمسة عمليات بين 2008 و 2022 كان هدفها تدمير البنية التحتية لحركة حماس واجتثاث قوتها، كما أنّها قصفت مخيّمات اللاجئين في القطاع والمراكز المدنية والعسكرية بذريعة تدمير الأنفاق التي تحتوي على مخازن أسلحة وصواريخ. وأسفرت هذه العمليات عن قتل المئات وجرح الآلاف وتدمير مبان وأبراج سكنية ومؤسّسات وبُنى تحتية. وشدّدت اسرائيل من حصارها على القطاع وتحكّمت بكلّ ما يدخل إليه من مواد وحاجات-ضرورية بهدف إخضاع حماس. لكن كل ذلك لم يؤدّي إلى استسلام حماس وباقي حركات المقاومة الفلسطينية في القطاع.

والعمليات الخمسة هي:

"عملية الرصاص المصبوب" (التسمية الفلسطينية: معركة الفرقان)(2009/2008): استمرت قرابة 23 يومًا بذريعة الرد على إطلاق صواريخ من غزة باتجاه اسرائيل. وأحدثت إسرائيل دمارًا هائلا في البنية التحتية، واستشهد المئات من الفلسطينيين.

"عملية عامود السحاب"(التسمية الفلسطينية: حجارة السجيل)(2012): استمرت قرابة اسبوع بعد قيام اسرائيل باغتيال أحمد الجعبري قائد كتائب القسّام في غزة.

"عملية الجرف الصامد"(التسمية الفلسطينية: معركة العصف المأكول) (2014): استمرت 51 يومًا، وهدفها المركزي تدمير الأنفاق ووقف الرشقات الصاروخية من غزة باتجاه اسرائيل. ومن نتائجها سقوط مئات الشهداء الفلسطينيين وتدمير المزيد من البنى التحتية بما فيها أبراج ومربعات سكنية ومنشآت تجارية وصناعية.

عملية "حارس الأسوار" (التسمية الفلسطينية: سيف القدس) (أيار 2021): وتُعرف أيضا بلسان الفلسطينيين بـ "هبّة الكرامة". وتعود خلفيتها إلى أحداث جرت في حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلة وذلك بعد طرح إسرائيل مشروعا لاقتلاع وترحيل سكان الحي وتشتيتهم، وتحويل الحيّ إلى بؤرة استيطانية. فهبّت كل الساحات الفلسطينية بما فيها "عرب 48" أو فلسطينيو الداخل نصرة للقدس واعتراضا على سياسات حكومات إسرائيل تجاه الفلسطينيين. فقامت اسرائيل بقصف مناطق مختلفة في القطاع، وتعرضت مستعمرات اسرائيلية إلى قصف صاروخي مكثف ردا على ذلك. كما أن الحكومة لجأت إلى تنفيذ سلسلة من عمليات مداهمات واعتقالات لفلسطينيين من الداخل، وإتاحة الفرصة لمجموعات من المستوطنين المتطرفين لدخول الأحياء العربية في المدن المختلطة بهدف الترويع والتهديد والتلويح بالترحيل، فتصدى الفلسطينيون لهم في حيفا ويافا واللد والرملة وعكا.

عملية "الفجر الصادق" (التسمية الفلسطينية: وحدة الساحات) (2022): استمرت ثلاثة أيام فقط مستهدفة حركة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة.

التحوُّل في طوفان الأقصى (٧ اكتوبر ٢٠٢٣)

لا يمكن فهم حدث السابع من أكتوبر 2023 بوصفه واقعة منفصلة عن السياق السياسي والإنساني الذي سبقها في قطاع غزة. فقد عاش القطاع، منذ فرض الحصار الإسرائيلي عليه عام 2007، في حالة خنق مستمر شملت تقييد الحركة، والتحكّم بالمعابر، وتدهور شروط الحياة اليومية، وتكرار الحروب والاعتداءات العسكرية التي ألحقت دمارًا واسعًا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية. وإلى جانب ذلك، شكّل ملف الأسرى الفلسطينيين، وما تعرّضوا له من إجراءات قمعية وتصعيدية، كما و"جنون" وإرهاب المستوطنين واعتداءاتهم في الضفة الغربية والاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى كما كل الضفة خصوصًا في ظل حكومة اليمين الإسرائيلي وتصريحاته وسياساته، أحد العوامل التي زادت من حدّة التوتر والصدام.

في هذا السياق، جاء السابع من أكتوبر بوصفه تحوّلًا نوعيًا في مسار الصراع، لا كحدث معزول عن تاريخ طويل من الحصار والاستعمار والقمع. فقد تمكّنت تشكيلات من المقاومة الفلسطينية في غزة، مثل حماس والجهاد الإسلامي من اجتياز الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، وتنفيذ عملية غير مسبوقة في تاريخ الصراع، شملت مهاجمة مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية، واحتجاز إسرائيليين من ضمنهم جنود، ونقلهم إلى داخل قطاع غزة.

تعاملت إسرائيل مع هذا الحدث بوصفه فرصة لإطلاق حرب شاملة على قطاع غزة، تجاوزت حدود المواجهة مع الفصائل الفلسطينية المسلحة إلى استهداف المجتمع الفلسطيني والبنية المدنية في القطاع على نطاق واسع. فلم تكن الحرب موجّهة إلى القوى العسكرية وحدها، بل اتخذت طابعًا تدميريًا شاملًا طال السكان، والمنازل، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وشبكات المياه والكهرباء، وكلّ مقومات الحياة اليومية وعرفت بإسم "الإبادة". وقد أدّت هذه الحرب إلى قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وجرح أعداد أكبر بكثير، ونزوح غالبية سكان القطاع، فضلًا عن تدمير واسع وغير مسبوق في البنية العمرانية والخدماتية. وتشير تقديرات إلى أنّ نحو 81% من مباني قطاع غزة كانت قد تضررت حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025، بما يعكس حجم الدمار الذي لحق بالقطاع خلال الحرب.

وقد دفع حجم القتل والتدمير والتهجير والتجويع قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي إلى إعادة النظر في صورة إسرائيل وفي طبيعة المشروع الاستعماري الذي تمارسه بحق الفلسطينيين. فانتقلت غزة، ومعها القضية الفلسطينية عمومًا، إلى موقع متقدّم في النقاشات السياسية والشعبية في عواصم العالم، وخرجت مظاهرات واسعة في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والولايات المتحدة، مطالبة بوقف الحرب ومحاسبة إسرائيل وإنهاء الحصار. كما شهدت الجامعات الأميركية والأوروبية موجات تضامن طلابية واسعة، تعرّض كثير منها للقمع الرسمي، والتضييق الإداري واعتقال الناشطين وتوجيه لوائح اتهام بحقهم، وحملات التشويه الإعلامي، وهو ما كشف اتساع الفجوة بين المواقف الحكومية الغربية الداعمة لإسرائيل وبين تحوّلات الرأي العام الشعبي.

المسار القانوني في المحاكم الدولية حول الإبادة في غزة

وفي مواجهة الصمت الدولي وعجز المنظومة السياسية العالمية عن وقف الحرب والإبادة المُرتكبة من قبل الكيان الصهيوني في قطاع غزة، بادرت جنوب أفريقيا إلى نقل القضية إلى المسار القضائي الدولي، فتقدّمت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 بدعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، متهمةً إياها بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. لم يكن هذا المسار مجرّد إجراء قانوني منفصل، بل جاء كتعبير عن محاولة لكسر حالة الإفلات من العقاب، ووضع مسؤولية "الدولة الإسرائيلية" أمام أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة، لا سيما في ظل استمرار القتل الجماعي، والتهجير القسري، والتجويع، وتدمير مقومات الحياة في القطاع. وبالتوازي مع ذلك، تحرّك مسار آخر أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث قدّمت خمس دول في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 طلب إحالة استنادًا إلى المادة 14 من نظام روما الأساسي، بهدف دعم وتوسيع التحقيق القائم أصلًا في الحالة في فلسطين منذ سنوات. كما تزامنت هذه التحركات مع تطور قانوني بالغ الأهمية في تموز/يوليو 2024، حين أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن الآثار القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن سياسات الاستيطان والضم وتوسيع السيطرة في الضفة الغربية تنتهك القانون الدولي وتمسّ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وبذلك، لم تعد المساءلة القانونية محصورة في جرائم الحرب على غزة وحدها، بل اتسعت لتشمل البنية الأوسع للاحتلال الإسرائيلي.

وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي، أسهمت الحرب على غزة في إعادة طرح الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فقد أعلنت عدة دول غربية اعترافها بدولة فلسطين خلال عام 2025، حيث وصل عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين إلى 157 دولة من أصل 193. وبذلك، لم يكن الاعتراف الدولي المتزايد بفلسطين منفصلًا عن مشاهد الإبادة والدمار في غزة، بل جاء في جانب منه نتيجة الضغط الشعبي والسياسي الذي فرضته الحرب.

كما أعادت الحرب إحياء أشكال مختلفة من التضامن العابر للحدود، بما في ذلك قوافل الدعم ومحاولات كسر الحصار البحري عن غزة. فقد سعت مبادرات دولية وقوافل، مثل "أسطول الصمود العالمي"، إلى إيصال المساعدات ولفت الأنظار إلى استمرار الحصار المفروض على القطاع، إلا أن إسرائيل واصلت اعتراض هذه القوافل ومنعها من الوصول إلى غزة، بما في ذلك اعتراض سفن مساعدات أنسانية في المياه الدولية، عكست هذه المبادرات أنّ غزة لم تعد قضية محلية أو إقليمية فحسب، بل تحوّلت إلى اختبار عالمي لمواقف الدول والمجتمعات من العدالة والقانون الدولي وحق الشعوب في الحياة والحرية.

ورغم الإعلان عن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025، فإنّ هذه الهدنة لم تفتح مسارًا فعليًا لإنهاء الحرب أو رفع الحصار أو إعادة إعمار غزة بصورة جدية. فقد بقي الاتفاق هشًّا، وترافقت مراحله اللاحقة مع استمرار الخروقات الإسرائيلية، وتواصل القصف والقتل، وفرض مناطق عسكرية ومناطق مقيّدة داخل القطاع. بينما واصلت إسرائيل توسيع مناطق سيطرتها العسكرية أو المناطق المحظورة داخل غزة ، لتصل إلى قرابة 59% من مساحة قطاع غزة، الأمر الذي أبقى السكان تحت شروط النزوح والخوف وانعدام الأمن وتضيق مساحة العيش اليومي.

وهكذا، لم يكن التحوّل بعد السابع من أكتوبر مجرّد انتقال من جولة عسكرية إلى جولة أخرى، بل انتقالًا من منطق "أدارة الصراع" إلى منطق "حسم الصراع" عبر التدمير الواسع، والتهجير، وإعادة هندسة المجال السكاني، وطرح ترتيبات سياسية وأمنية جديدة للحكم وإعادة الإعمار. ومع ذلك، فإنّ هذه الحرب، رغم حجم الدمار الهائل الذي خلّفته، أدّت أيضًا إلى توسيع حضور القضية الفلسطينية عالميًا، وكشفت حدود الرواية الإسرائيلية أمام قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي، ودفعت مسألة فلسطين إلى مركز النقاش العالمي من جديد.

مراجع مقترحة للتوسُّع والاستزادة:

1. جوني منصور. فلسطين والفلسطينيون؛ تاريخ واحد لشعب واحد. المؤسّسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، 2025.

2. أنيس الصايغ. الفكرة الصهيونية: نصوص أساسية. مركز الأبحاث في م.ت.ف. بيروت، 1970.

3. عبد الوهاب الكيّالي. تاريخ فلسطين الحديث. المؤسّسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، 1985.

4. أحمد طربين. فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: 1897-1922. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

5. إميل توما. جذور القضية الفلسطينية. القدس، 1976.

6. عبد القادر ياسين. الحركة الوطنية الفلسطينية. القاهرة، 2000.

7. عبد القادر ياسين. الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2022.

8. ايلان بابه. التطهير العرقي في فلسطين. ترجمة أحمد خليفة. مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.

9. Ilan Pappe & Johnny Mansour. The Historical Dictionary of Palestine. Rowman, New York, 2022.

10. Ramzy Baroud. The Second Palestinian Intifada. London: Pluto, 2007.

11. Yazid Sayigh. Armed Struggle & the Search for a State: The Palestinian National Movement, 1949-1993. Oxford Uni. Press, 1997.